

العنف ضد الصحافيات ينتقل من الإنترنت إلى الواقع

وتفجير منزلها وحرقها وأنها ستتمنى الموت، كما تم نشر رابط لعنوان إقامتها عبر الإنترنت، وغير ذلك من التهديدات المرعبة التي أشعرتها أنها مطاردة واخافتها كثيراً.

وظهر نمط جديد يربط بين حملات العنف عبر الإنترنت والهجمات غير المتصلة بالإنترنت، مما يشير إلى أن الصحافيات حول العالم يواجهن نهجا جديدا من التصعيد. فقد تعرضت الصحافية الاستقصائية دافني كاروانا غاليزيا التي كانت تحقق في قضية فساد مرتبطة بالدولة في مالطا، لتهديدات ومضايقات متكررة عبر الإنترنت، وبعدها قُتل في أكتوبر 2017 إثر انفجار قنبلة كانت موضوعاً تحت سيارتها قرب منزلها.

وفيما زادت المضايقات والإساءات المرتبطة بحملات تقوم بها دول، يظهر وجه التشابه بين ما تعرضت له غاليزيا وبين التهديدات العنيفة التي تواجهها رئيسة تحرير موقع "رابلر" الصحافية الفلبينية ماريا ريسا، حيث أصدر أبناء غاليزيا بياناً أعربوا فيه عن قلقهم من أن ريسا معرضة لخطر القتل بسبب تحقيقاتها المرتبطة بالدولة، وورد في البيان أن الظروف التي تعيشها ريسا، مشابهة إلى حد كبير لتلك التي هيأت لمقتل والدها.



جيسكا أرو

تُستهدف النساء في الحروب الإلكترونية بالطريقة نفسها التي يُستهدف بها في الحروب الأخرى

كذلك فقد حظيت قضية الصحافية الاستقصائية الهندية جوري لانكش باهتمام دولي، بعد تعرضها للاغتيال خارج منزلها. وكانت لانكش معروفة بانها من منتقدي التطرف وتعرضت لانتهاكات ومضايقات كبيرة عبر الإنترنت قبل وفاتها، ولم تسلم من الحملات حتى التوصل الاجتماعي للاحتفال.

كذلك الأمر بالنسبة للصحافية رنا أيوب التي تدخل مسؤولون في الأمم المتحدة للدفاع عنها، بعد انتشار تقارير أعدتها، كما انتشرت مقاطع فيديو مزيفة أسفرت عن اغتصاب وتهديدات بالقتل، وفيما تحدثت خبراء في الأمم المتحدة في بيان عن مقتل لانكش، دعوا الدولة في الهند إلى التحرك لحماية أيوب، معربين عن قلقهم من تعرضها لخطر حقيقي بعد تلقيها تهديدات مروعة.

وتابعت الجمعية العامة للأمم المتحدة إمكانية انتقال العنف عبر الإنترنت إلى العالم الواقعي والآثار الخطيرة لهذا النوع من العنف على الصحة النفسية للصحافيات، ثم أصدرت قراراً يدين جميع الاعتداءات التي تتعرض لها الصحافيات أثناء ممارسة عملهن، بما في ذلك الاعتداءات الجنسية، التمييز، العنف القائم على النوع الاجتماعي، التهريب والمضايقة عبر الإنترنت وعلى أرض الواقع.



التهديدات على الإنترنت لدافني كاروانا غاليزيا انتهت بمقتلها

واشنطن - يتواصل تهديد النساء عبر الإنترنت وتعرض الصحافيات لهذا النوع من العنف يومياً في جميع أنحاء العالم خلال استخدامهن المنصات الرقمية، فيلاحقهن العنف من أماكن عملهن إلى المنزل، ما قد يؤثر على عملهن وإنتاجهن.

ويمكن أن تلحق هذه الممارسات الأذى النفسي والضرر المهني والعنف الجسدي أحياناً، كذلك تدفع هذه الممارسات بعض الصحافيات إلى التخلي عن مجال عملهن لحماية أنفسهن، وفقاً لدراسة مسحية عالمية أطلقها المركز الدولي للصحافيين بالإشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بالتعاون مع مركز حرية الصحافة في جامعة شيفيلد، لرصد حالات وتأثيرات العنف الذي يمارس ضد الصحافيات عبر الإنترنت وفهم مظاهر وأشكال العنف الجنساني عبر الإنترنت في عام 2020.

وتهدف الدراسة إلى توصيف المشكلة وتفصيلها كخطوة أولى، ثم اتخاذ تدابير فعالة لمواجهتها، بعد اختبار الإجراءات الفعالة والبحث عن الطرق التي تؤدي إلى النتيجة المطلوبة ودراسة أبرز الأمور التي تحتاجها الصحافيات. وتستخدم بعض الصحافيات اللواتي تعرضن لهذه الهجمات العنيفة عبر الإنترنت مصطلحات مرتبطة بالحرب الجسدية لوصف تجاربهن، ومنهن الصحافية الفنلندية جيسكا أرو التي قالت "تستهدف النساء في الحروب الإلكترونية بالطريقة نفسها التي يُستهدف بها في الحروب الأخرى".

وتتراوح أشكال المخاطر التي تواجهها الصحافيات بين المضايقات والإساءات عبر الإنترنت وصولاً إلى التهديدات بالعنف الجنسي، إضافة إلى انتهاكات الخصوصية والأمن الرقمي واستخدام بعض التقنيات بهدف التضييق.

وقالت شبكة الصحافيين الدوليين أنه يمكن تسمية هذه التهديدات "العنف الجنساني عبر الإنترنت"، أي الانتهاكات المؤذية التي تتعرض لها الصحافيات بسبب جنسهن، والتي يقوم بها أشخاص يكرهون النساء أو بعض الشبكات المترابطة التي تشن هكذا حملات أو أشخاص يهدفون إلى التضييق وبث المعلومات الكاذبة ويكونون على علاقة بدولة ما ويسعون إلى تقويض حرية الصحافة.

وفي الفترات الأولى لظهور ما سُمي بـ"العنف الجنساني عبر الإنترنت"، لم يتقاضي راتباً بسيطاً، وهنا تكون قد أصححت جزءاً وأهملت الجزء الآخر، فهل يصح أن تكون هناك مؤسسات إعلامية تشغل بربعة صحافيين، تنتج أخباراً، وتطالبها بإنتاج صحافة جيدة؟ ويشير صحافيون إلى التنافس غير شريف من قبل وسائل الإعلام الحكومية والحزبية التي لديها طواقم لتعمل بالميدان وتمويل كبير رهسو ما لا يتوفر لوسائل الإعلام المحلية مما يشير لوجود تنافس غير شريف خصوصاً أن وسائل الإعلام الحكومية والحزبية تخصص موازنات كبيرة للحصول على نسب مشاهدة والوصول إلى أكبر عدد من المتابعين والمشاهدين.

ويتعامل السياسيون والأحزاب، مع الإعلام على أنه وسيلة وجهاز من أجهزة الدعاية وليس خدمة عمومية يجب أن تقدم للمواطنين بمواصفات محددة، ويريدون دائماً السيطرة عليه بطرق مختلفة، لذلك لا يرغبون بإصلاح منظومة الإعلام، لأنهم يريدون إعلاماً علباً مريضاً، رغم شكواي المسؤولين الدائمة من الأخبار الكاذبة.

وتتضمن المشهد السعدي البصري في تونس 36 إذاعة عامة وخاصة وجمعياتية، بحسب الهيئة العليا المستقلة للاتصال السعدي والبصري.

وتعمل هذه الإذاعات على ضمان خطاب تعددي ديمقراطي من خلال فتح المجال لمختلف الأصوات الفكرية والسياسية للتعبير عن رؤاها وتوجهاتها.

فايروس كورونا يكشف أزمة المحتوى في الإعلام الفلسطيني

انتشار موجة إشاعات لعدم وجود أي مصدر رسمي للأخبار الموثوقة



الصحافة الفلسطينية تواجه أزمات متعددة الأوجه

بعض الأحيان، ينقل البلاغ الصادر عن الوزارات كما هو دون أي تفسير، أو إضافة خلفية أو عناوين فرعية له، وهذه مقاربة تقودنا إلى أن ما بين وظيفة النقل والتعليق، غابت أدوار التفسير والتحقيق والتحري والريبورتاج.

وأضاف حمودة، "أزمة الإعلام الفلسطيني، هي أزمة نسقية، بمعنى أن هناك نظاماً يتكون من المكون الأكاديمي ومنظومة الاتصال في الوزارات والمؤسسات والإعلان وغرف الأخبار ومؤسسات قياس الجمهور والتنظيم الذاتي، كل هذه المكونات والنظام برمتها، لا يشتغل بطريقة جيدة، لأن كل هذه المكونات لا يمكن أن تنتج مضامين صحافة الجودة".

وتابع "حتى عندما نصلح نظام المكون الأكاديمي، فإن الصحافي يتقاضى راتباً بسيطاً، وهنا تكون قد أصححت جزءاً وأهملت الجزء الآخر، فهل يصح أن تكون هناك مؤسسات إعلامية تشغل بربعة صحافيين، تنتج أخباراً، وتطالبها بإنتاج صحافة جيدة؟"

ويشير صحافيون إلى التنافس غير شريف من قبل وسائل الإعلام الحكومية والحزبية التي لديها طواقم لتعمل بالميدان وتمويل كبير رهسو ما لا يتوفر لوسائل الإعلام المحلية مما يشير لوجود تنافس غير شريف خصوصاً أن وسائل الإعلام الحكومية والحزبية تخصص موازنات كبيرة للحصول على نسب مشاهدة والوصول إلى أكبر عدد من المتابعين والمشاهدين.

ويتعامل السياسيون والأحزاب، مع الإعلام على أنه وسيلة وجهاز من أجهزة الدعاية وليس خدمة عمومية يجب أن تقدم للمواطنين بمواصفات محددة، ويريدون دائماً السيطرة عليه بطرق مختلفة، لذلك لا يرغبون بإصلاح منظومة الإعلام، لأنهم يريدون إعلاماً علباً مريضاً، رغم شكواي المسؤولين الدائمة من الأخبار الكاذبة.

وتتضمن المشهد السعدي البصري في تونس 36 إذاعة عامة وخاصة وجمعياتية، بحسب الهيئة العليا المستقلة للاتصال السعدي والبصري.

وتعمل هذه الإذاعات على ضمان خطاب تعددي ديمقراطي من خلال فتح المجال لمختلف الأصوات الفكرية والسياسية للتعبير عن رؤاها وتوجهاتها.

المجتمع، والإعلام المتعد هو القادر على تلبية الحاجات وخلق رأي عام للقضايا المجتمعية التي تحتاج إلى تغيير".

وتابع "لا زالت بعض وسائل الإعلام المحلية القوية قادرة على الاستمرار لغاية الآن، ولكن المشكلة الآن أن الأزمة ستجدد والطوارئ ستستمر، والوضع الاقتصادي سيستوء أكثر وهذا سيؤثر على الإعلام وعلى تطوره ومستقبله، ويؤدي استمرار الأزمة لفترة طويلة إلى شبه اختفاء الإعلام غير الحكومي".

وشهدت الأراضي الفلسطينية منذ بداية أزمة كورونا موجة إشاعات لعدم وجود أي مصدر رسمي للأخبار الموثوقة ما أدى للكثير من المخاوف والتأثيرات السلبية على المجتمع، وكانت الجائحة اختباراً لوضع الصحافة الفلسطينية وكشفت عن نقاط ضعفها واقتار غالبية وسائل الإعلام لأساليب معالجة الأزمات بطريقة صحفية.

وما زال رجال الإعلام يتجاهلون بأن مهنتهم هي ركن أساسي من أركان مواجهة الأزمات واحتوائها، وبأن مهمتهم أيضاً هي إدارة هذه الأزمات إعلامياً كونها عملية تخصصية لها قواعد وأسسها وألياتها واستراتيجيتها، وهذا ما أدى إلى الفوضى في التعامل مع نقشي الويباء، ونشرت وسائل الإعلام تقارير عن الوضع الصحي في الأراضي الفلسطينية وافقدت هذه التقارير للآليات اللازمة والقواعد المتبعة لإعلام الموجهة وإعلام الطوارئ.

وتعاطى الصحافة الفلسطينية خلال الأزمة بعكس النموذج السائد في ممارسة الصحافة والتركييز على نقل الخبر من المصدر إلى الجمهور دون أدنى درجات التحري أو التحليل أو الوقوف على معانيه ودلالته وتأثيره.

وأوضح أحمد حمودة، الباحث في علوم الإعلام والاتصال الرقمي "أن الصحافي الفلسطيني اكتفى في

أظهرت أزمة كورونا عمق الأزمات التي يعاني منها الإعلام الفلسطيني إن كان على صعيد المحتوى أو معالجة القضايا المتعلقة بالوباء في الأراضي الفلسطينية إلى جانب الضغط الاقتصادي نتيجة الديون المترابكة على المؤسسات الإعلامية وإصرار جهات حكومية على المطالبة بأجور التراخيص والبلث الترددي.

الدخل حيث انعدمت الإيرادات بسبب إيقاف الشركات والبنوك لإعلاناتها تحت حجج واهية. وتطالب هيئات الضرائب والوزارات وسائل الإعلام بتسديد ما عليها من ديون إلى جانب ما على المؤسسات الإعلامية من التزامات تجاه الموظفين حيث اضطرت بعض وسائل الإعلام إلى التخلي عن موظفيها أو تخفيف ديونهم إلى النصف مما أثر على مستوى العمل الإعلامي.

معالجة وسائل الإعلام للوضع الصحي في الأراضي الفلسطينية افتقدت للتقارير المهنية والاحترافية

وأكد موسى ريمايوي، مدير عام المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية "مدى"، أن "أزمة فايروس كورونا، وحجب إعلانات الشركات الكبرى عن وسائل الإعلام المحلية غير الحكومية والتي تعد مصدر الدخل الوحيد لها، أثر بشكل كبير على وسائل الإعلام".

وأضاف ريمايوي "في حال أغلقت مؤسسات الإعلام المحلي أبوابها بسبب الأزمة فإن ذلك يشكل خطراً كبيراً على الحريات، لأن حرية الإعلام تحتاج لتعددية بحيث لا يمكن أن يكون المصدر الوحيد للمعلومة هو المصدر الحكومي. الإعلام يجب أن يعبر عن كافة أطراف

رام الله - طالب مدراء وسائل إعلام فلسطينية بإجراءات حكومية عاجلة لمساندتهم على اجتياز الأزمة المتعلقة بتداعيات فايروس كورونا محذرين من أن الأسابيع القادمة حاسمة وقد تتعرض مؤسساتهم للإغلاق، في حين يقول خبراء إعلام إن الأزمة في الأساس هي أزمة محتوى أضيفت إليها الصعوبات المتعلقة بالوباء.

وتشكو قنوات تلفزيونية وإذاعات محلية فلسطينية من إصرار بعض الوزارات الحكومية والشركات الخاصة على دفع ما يترتب عليها من أجور تراخيص وموجبات البلث، رغم أنها وصلت إلى وضع لا تستطيع فيه الصمود أكثر إذا لم تقف الجهات المسؤولة عن القطاع مع هذه المؤسسات.

وعبر مدراء وسائل الإعلام المحلية المستقلة خلال اجتماع مع الأمانة العامة في نقابة الصحافيين عن استغرابهم من موقف هذه الوزارات الحكومية المتجاهل للأزمة الاقتصادية الخانقة التي تمر بها المؤسسات الإعلامية، كما عبروا عن سخطهم على شركة الكهرباء وشركات الإنترنت التي تهدد بقطع خدماتها عن وسائل الإعلام إذا لم تقم بتسديد هذه الأجور والتراخيص مؤكداً أنهم لم يتأخروا يوماً عن دفع هذه المستحقات حتى في أصعب الظروف السياسية على الرغم من تعرضهم لنسائر في أكثر من مرحلة ومناسبة ولم يقوموا بتقديم أي شكواي للنقابة أو غيرها والتزموا بتسديد ما عليهم.

وأضافوا أن استمرار جائحة كورونا أثر سلباً وبشكل كبير على مستوى

الإذاعات التونسية الخاصة تلوح بالتصعيد

تونس - لوحت النقابة الوطنية للإذاعات الخاصة في تونس بالتصعيد واتخاذ خطوات عملية للتحرك هذا الأسبوع من أجل الدفاع عن العاملين في هذا القطاع، بسبب تجاهل رئاسة الحكومة لمطالبها المتكررة بتطبيق الإجراءات المتفق عليها لإنقاذ المؤسسات الإعلامية من الانهيار.

وعبرت النقابة في بيان أصدرته السبت، عن استيائها من لامبالاة رئاسة الحكومة بالوضع الاقتصادي الصعب التي تعيشها المؤسسات الإذاعية الخاصة جراء أزمة كورونا. وتهدف الإجراءات العاجلة لصالح الإعلام، التي اتخذها رئيس الحكومة

السابق إلياس الفخفاخ، إلى إنقاذ المؤسسات الإعلامية من الانهيار جراء التأثير الكارثي لجائحة كورونا على القطاع.

وحذر رئيس النقابة الوطنية للإذاعات الخاصة محمد كمال ربانة مؤخرًا من إمكانية تفاقم الأزمة بسبب نقشي فايروس كورونا نتيجة غياب الدعم الحكومي للإعلام الخاص. وطالب رئيس النقابة بالتوزيع العادل للإشهار العمومي على الإذاعات الخاصة وبالعاملة بالمثل عند تقديم المساعدات إلى وسائل الإعلام الخاصة والغناء الديون المترابكة على الإذاعات الخاصة، مشيراً إلى أن هذه الإذاعات